# الرشـوة

عبدالرحمن مراد

■ أصبح سائدا الآن في ثقافة الناس وسلوكياتهم القول بشراء كل شيء بالمال حتى أن المواطن البسيط الذي لايفقه من امور الدنيا شيئا يقول لك (سهل يا أخي.. أدي الف قرش ويسر أمورك) واكثر المقائل تتداول النكات وتحاول تصنيف زعطان أو فلتان من الناس بالقول (فلان تشتريه بمئتين قرش) قيمة رخيصة ومبتذلة لإنسان مكرم حاول ان يذبح كرامته على مقاصل الحاجة.

بالأمس كنا نتحدث عن الفساد والرشوة وكأن الأمر حدث طارئ بالإمكان تغييره بمجرد تغيير المدير الفلاني او الوزير ولكن يتضح مع مرور الأيام ان ثقافة الرشوة متأصلة في وجدان المرتشين ولايمكن الخلاص منها بمجرد إجراء إداري.

صحيح ان الانسان يحب المال وقد فطره الله على ذلك لكن ليس بالاساليب التي تفقده انسانيته وتسلبه كرامته هناك طرق مشروعة يمكن اللجوء إليها لمعالجة اوضاعنا الاقتصادية وبما يحفظ الكرامة ويعزز السلوك الايجابي لدى افراد المجتمع ولا أعتقد أن إنسانا ليسعد كثيرا عندما تلوكه الألسن في المقائل قائلة أن قيمته دراهم معدودات وهو أمر يطفو على سطح الحياة اليومية هذه الأيام خاصة مع بدء تنفيذ التوظيف.

والغريب ان افراد المجتمع يتذمرون جدا من القوانين واللوائح المنظمة لحياتنا ويستعجلون كل شيء لأنهم يرفضون كل شيء جميل بإفساد الآخرين بالمغريات احدهم قال لي انه لايطلب من أحد شيء ولكن تأتيه الأموال فلا يرفضها طيب يا أخي كن رجلا فاعلا في حياتك حتى مرة واحدة واكبح جماح نفسك ولو مرة واحدة كن رجلا لا أقل.. وقل لا.

صحيح أن حالة التخلف والذهنية العطالية وسوء التربية وغياب الوازع الديني اسباب مباشرة لكن متى نثور على أنفسنا ؟ متى نغير من سلوكياتنا؟ لماذا لانصارع هذا الغول القاتل بشيء من القناعة؟

مايحزنني هو ممارسة ادعياء الثقافة لهذا السلوك والتستر وراء التبريرات الدفاعية التي تصنعها الاناء وأنا أقول لهذا النوع من البشر إذا لم تغيرك الثقافة فأنت لست مثقفا، لأن الثقافة سلوك قبل كل شيء.

● إلى كل المرتشين:
دعونا نشعر بآدميتكم حتى نستطيع أن نترحم عليكم

# حقوق ترك الخدمة

■ المشرعون عندما شرعوا القوانين التي تقر حقوق العمل والعاملين انما شرعوها لكي تحفظ لكليهما حقوق والتزامات ملزمة للطرفين كل على حده وهذه القوانين سائدة في اغلبية المؤسسات في انحاء متفرقة من العالم.

يحيى محمد الكستبان

وفي البعض من مؤسساتنا الحكومية أو الخاصة تتضمن اللوائح المنظمة للعمل في هذ المؤسسات والمأخوذة من هذه القوانين ومنها امتيازات حقوق ترك الخدمة للموظفين بعد مرور سنوات طويلة مثل احالة الموظف للتقاعد أو تعرضه لحادث ما اثناء ادائه للعمل يتسبب في اعاقة هذا الموظف وغيرها من الحالات المشابهة والتي تعتبر كضمان لهذا الموظف نهاية لخدمة أفنى فيها هذا الموظف جزءاً كبيراً من عمره في خدمة هذه المؤسسة.

لكن المؤلم ان البعض من هذه المؤسسات بدأت في التراجع عن التزاماتها في صرف مستحقات حقوق نهاية الخدمة من قبل افراد يشغلون مناصب قيادية وسطية حيث يتقدمون باقتراحات الى الادارة العليا في هذه المؤسسات يسعون من خلالها الى الغاء هذه الميزه الجميلة التي تضمن لهذا الموظف حياة كريمة بعد احالته للتقاعد أو اصابته بحادث لا سمح الله مستندين الى مبررات واهية بغرض اثبات حرصهم على اموال هذه المؤسسة ولاثبات ولائهم لهذا المسئول الذي قد لايعلم بالنوايا الخبيثة لهؤلاء الحاقدين على أنفسهم وعلى الآخرين كونهم ساهموا في الغاء هذه الميزة على زملائهم بغرض الحصول على مميزات ومتطلبات آنية خاصة بهم فقط.

انا اتمنى على كل مسئول يتولى قيادة أي مؤسسة ان ينتبه لأمثال هؤلاء الحاقدين الذين لايرون إلا مصلحتهم وان يتجنب مثل هذه المقترحات الشاذة التي تخرج عن المألوف والتي قد تتسبب في أيقاف مايتم العمل به بحسب ماتقره اللوائح المنظمة لهذه المؤسسات.

كما اتمنى ان يساهم هؤلاء المسؤولون في تفعيل هذه المميزات من خلال رفع المبلغ الذي يصرف كمكافأة لنهاية خدمة وظيفية ان كان هذا المبلغ لايلبي حاجة هذا الموظف بقية عمره المديد مستور الحال.

وانا واثق بأن أولئك الموظفين لن ينسوا هذه الخطوة من مسئول اثبت انه انسان أولا قبل ان يكون مسؤولا.

والله من وراء القصد

# عفـواً رمضـان

عبد المجيد محمد التركي

● ها هو رمضان قد داهمنا على غفلة من عيون الزمن ليعيدنا إلى ذواتنا التي بعثرتها المطامع وزجّ بها اللهث المضني خلف الرغائب التي لاتلبث أن تتحول إلى دمعة كبيرة لاتجففها سوى مناديل التوبة.

لقد عاد رمضان ليذكرنا بأيماننا التي عقدناها في حضرته على الاستقامة ، فَحَنَثنا بها حال بزوغ فجر العيد، فهاجرنا إلى دنيا تصيبنا ونعتقد- جهلا- أننا نصيبها.

فيعود- كما جاء- مُحمَّلا بإخفاقنا في استقباله وتلهفنا لوداعه.

● رمضان شهر يعلمنا الصبر والاقتصاد لكننا نتوجه وبكل مُدَّخراتنا ومديونياتنا إلى الأسواق في هلع فاضح نحاول أن ندفع به مجاعة افتراضية ،فنمد أرجلنا على قدر فراشنا وفراش الجيران، ونشتري طوال هذا الشهر مايكفي لإصابة جبل نقم بالتخمة ، أو ما يكفي لإبطار الأفارقة الذين يموتون جوعا وعطشا.

وقد يصل بنا الهلع والتهور إلى شراء مُعلَّبات شارفت على الانتهاء وبعضها تم تجديد تاريخ صلاحيتها تباع في الاسواق على مرأى ومسمع، وبالمكرفونات ،وعلى خمسين ، وعلى عينك ياتاجر، واللي ما يشتري يتفرج.

● «صوموا تصحوا» .. دعوة أطلقها النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم مفادها لايحتاج إلى توضيح وهذه الدعوة ينصح بها أطباء الغرب ويُفعلّونها في مداواة مرضاهم، لكننا على النقيض تماما ،إذ يخرج رمضان وقد فقدنا ٥٠٪ من صحتنا التي كنا نحتكم عليها قبل رمضان بسبب تهورنا الذي نطلق له العنان لاستقبال رمضان، ولتفكيرنا القاصر الذي ينحصر بغذاء الجسد تاركا كل الجوانب الروحية التي تتدفق شلالاتها من باب الله.

فكيف سنسمع خريرها ونحن نقضي نصف اليوم في الشراء ونصفه الآخر في المطبخ نستنشق روائح الفطور ونستعجل نساءنا في الإسراع به.

● الزيوت التي تفور وتغلي ملء شوارع العاصمة وعلى الهواء الطلق لقلي السنبوسة والطعمية وحواصل الدجاج وأكبادها أهم العوامل في افتقاد المرء لنصف عافيته، إذ أن هذه الزيوت قد مرت بجميع أطوارها حتى وصلت إلى طور القتامة والسواد فأصبحت تشكل خطرا على البيئة عند صبها على التراب، لكنها ماتزال صالحة للاستهلاك الآدمي عند من يفتقدون إلى الآدمية.

أخبرت صديقي المندفع أن هذه الزيوت تستطيع «التلصيص» بمكائن السيارات ، فما كان منه إلا أن قال لي:«يارجال .. لاتكُنْشْ تتوهم»..فإذا لم يستطع الصائم أن يكبح جماح رغابه فلماذا لاتقوم الجهات المختصة بكبح هذا الاستهتار وتحري النظافة وفحص الزيوت التي أصبحت جزءا من ثقافتنا الرمضانية ،لأننا بذلك نمشي في طريق مغاير للصيام الذي يقلل من نسبة الكوليسترول.

● رمضان شهر تنصقل فيه النفوس من أدرانها وتسمو فيه الأرواح وتُضاء به القلوب العامرة بذكر الله.

لكن هناك من يفسد هذه الاجواء الروحانية في آخر دقيقة من كل يوم، وفي المساجد .

إذ يتوافد الصائمون إلى المساجد في اللحظات الأخيرة حاملين معهم موائد متخمة بالأطعمة وكأنهم في قافلة من قوافل الإغاثة ، فما إن تدخل المسجد حتى ترى الصرح مليئا بالمأكولات والصحون الكثيرة التي تفوق عدد المصلين، حتى تتخيل نفسك أنك معزوم في بيت عرس مع أن بيت العرس يفرشون "الطرابيل" تحت المأكولات ،أما هؤلاء فلا يكلفون أنفسهم بتنظيف مخلفاتهم التي تعلق بثياب المصلين وجباههم.

فهل علينا التقيد بالعادات والتقاليد الموروثة حتى في بيوت الله؟.

● الأسوأ من ذلك «الموالعة» الذين لاتطيب لهم نفس في الإفطار إلا بالسجائر ،فتراهم اثناء الأذان- في صرح المساجد- دون أدنى اعتبار أو قداسة لبيت الله - يشفطون سجائرهم في سباق حثيث مع المؤذن، وكم يتمنون لو استطاعوا إشعال سجائرهم من فتيل مدفع رمضان.

أحيانا أشعر أنني في «غُرْزَة» بالمعنى المصري عندما أرى أكثر من شخص يتناوبون على شفط سجارة واحدة وكل واحد منهم يقول للآخر:« اقطب...إدي نَحْسْ» وكأنهم بهذا يحاولون -جاهدين - ان يطردوا من أفواههم «ريح المسك».

## أخيراً

● معذرة أيها الشهر الكريم.. وستعود في العام المقبل ونحن على حالنا ،رغم أننا نقسم بأغلظ الأيمان أننا سنكون أحسن حالا كلما اقترب هلالك. وتأتي دائما لتكون شاهدا على إخفاقنا ، ولكن نعدك أننا سنتغير في العام القادم..

# مؤامرة الصمت

هشام القروي

■ ،، يعترف ناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية في تصريح نشرته جريدة "لوفيغارو" الفرنسية يوم ٤ أكتوبر الجاري بأن اسرائيل لم تتلق الى حد الآن "أي ضغط حقيقي من طرف البلدان الأجنبية التي تدرك في الغالب أنه لا يمكن لاسرائيل السماح بأن تكون بعض المناطق أهدافا للقذائف الصاروخية التي يطلقها ارهابيون بغاية إنشاء حالة من الفوضى لقطع الطريق أمام مخططنا في اعادة الانتشار".

وكما ترون، فهذا التصريح يكشف - دون أن يكون ذلك تحديدا هو قصد المتكلم - الى أي حد يتسامح المجتمع الدولي مع الجرائم الاسرائيلية (: لم نتلق أي ضغط حقيقي)، حين يتساقط الفلسطينيون بالعشرات - ٦٠ قتيلا الى حد كتابة هذه السطور-، ويسارع الصامتون الآن الى إدانة أي عمل تقوم به المقاومة الفلسطينية، ويرون فيه عدوانا ظالما على "الاسرائيليين الآمنين والمسالمين".

والحقيقة أن عدم الضغط الحقيقي على اسرائيل لا يعني غير شيء واحد، ألا وهو تشجيع العنف الاجرامي الذي يمارسه الجنرال شارون، بذريعة الدفاع عن أمن الاسرائيليين. وأبعد من ذلك : كيف يمكن أن يفسر الفلسطينيون - وهم ضحايا هذا العنف - بمعنى آخر غير تشجيع شارون على مواصلة سياسته الحالية، وعدم الضغط عليه لوقف الاستيطان وتهويد القدس، وعدم رضاها بتنصل اسرائيل من خارطة الطريق، وعدم رضاها بضاحية أبوديس كعاصمة للدولة الفلسطينية بدلا من نصف القدس، وعدم رضاها بنسيان قضية اللاجئين، وعدم رضاها بأن تكون خادمة مطيعة لاسرائيل مستجيبة لضغوطها واملاءاتها.

هذه هي القضية، كما يبدو إن كل شيء يعود إذا الى كون عرفات لم يكن "طيعا" بالطريقة التي يريدون. ومن ثم، فقد أصبح اسقاطه واجبا. وفي الأثناء، لا مانع من أن تمهد دبابات شارون الطريق وتعبده بالجثث الى أن يحل أوان المفاوضات القادمة. وهذا ما يحدث عندما يكره الفلسطينيون حياتهم أكثر ويغدون مستعدين لتوقيع أي صلح وأي تفاهم مع أعدائهم.

وإذا لم تكن هذه هي الحسابات، فهل يعقل إذا أن يقتل شارون كل هؤلاء الناس ولا يتجرأ أحد من أصحاب النفوذ على الضغط عليه ؟ من يصدق أنه ليس بإمكان الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة ولا الحلفاء الغربيين أن يفعلوا شيئا لايقاف شارون عند حده؟ لماذا كان من السهل أن يضربوا ميلوزيفيتش ويجرجروه الى المحكمة، وأن يفعلوا نفس الشيء مع صدام حسين، في حين لم يتصور أحد منهم أي امكانية للضغط - مجرد الضغط وليس الحرب - على حكومة شارون؟

# ضرورة زكاة الأبنية (العقارات)

عبده جميل اللهبي

■،، يزعم بعض الأفراد أن لازكاة في الأبنية مثل دور السكن أو الحوانيت أو مكاتب التجارة والأعمال، لاتجب عليها الزكاة .. وهذا الزعم خاطئ، فالعقارات تجب عليها الزكاة كالذهب والفضة والقمح والزبيب والغنم والحلي والمعادن سواء بسواء.

وخطأهم بزعمهم هذا يرجع إلى أمرين:

- أولهما: أنهم أخطأوا مقصد الشارع من وضع الزكاة.

- وثانيهما: أنهم تجاهلوا الاجتهاد والعرف وجهلوا تماماً أن الشارع إذا سكت عن شيء. أما لأنه اقتصر بما ذكر عن تعداد كل شيء أو لأن ذلك الشيء نفسه لم يكن يومذاك موجوداً أو لم يكن ذو قيمة تشريعية، فليس معنى ذلك اخراج ذلك الشيء من نطاق القانون والتسامح في كل مايُنتج منه من عواقب مجحفة بحقوق العدد الأكبر من الناس.

لاريب أن القرآن الكريم لم يذكر الأبنية حينما تكلم على الزكاة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدلل على أنه لم تكن في البلاد الإسلامية قديماً «أبنية» للبيوت التجارية، أو للكسب والإيجار.

فالعرب في الجاهلية كانوا يسكنون الخيام وإذا وجدت الأبنية فلم تكن ذات شأن كبير مثلما هي عليه في عالم اليوم..

قال الله تعالى: «أنفقوا من طيبات ماكسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض».

جاء في الحديث الشريف: «إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم».

لذا فالزكاة تجب على الأغنياء وهي تجب على الذين يكسبون، فما قول فقهائنا أثابهم الله في أناس يملك كل واحد منهم بضعة أبنية أو بضعة شوارع يكسب منها مبالغ كثيرة، ألا يعد غنياً؟ أو لا يجب عليه أن يزكي عن ريع هذه الأبنية كما يزكي عن ماله المخزون سواء بسواء؟

ثم كيف أن رجلاً يعمل عملاً شاقاً بأجر ضئيل، أو أكثر قليلاً ويدخر في كل عام بضع ريالات، فإذا هو بعد بضع سنين يملك مائة ألف ريال لاغير.

فيجب على هذا الرجل أن يزكي عن ريالاته المدخرة هذه ولا تجب الزكاة على رجل يملك عشرة أبنية تغل عليه مائة ألف في الشهر الواحد.

إن زكاة الأبنية زكتان كما حددها الشارع الكريم:

١- زكاة على الريع (الأجرة) يوم قبضها قياساً على ريع الأرض لقوله تعالى: «وآتوا حقه يوم حصاده».

٢- زكاة على هذا الريع نفسه إذا خزنه أصحابه وظل في خزائنهم عاماً كاملاً.

هذا اجتهاد. فياحبذا أن نرى فيه رأي فقهائنا وعلمائنا، فإن الله لم يأخذ على الجهلاء أن يتعلموا حتى أخذ على العلماء أن يعلموا وخصوصاً في مثل هذا الشهر الكريم.

# لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا ؟؟

علي حسين باكير ○

□ .. في الحقيقة ان الحديث عن تركيا والاتحاد الاوروبي لا يعني الحديث عن دولتين أو كيانين أو حتى حدودين فالأمر يتعدى ذلك ليختصر التاريخ والجغرافيا والحضارة والحروب والقتال بين الطرفين بدءا من أحفاد عثمان آل طغرل مرورا بمحمد الفاتح وسليمان القانوني وليس انتهاء بوريثة السلطنة العثمانية تركيا أردوغان.

فبعد انهيار حاملة الخلافة الاسلامية "السلطنة العثمانية"، ظهر أتاتورك وتبّاره ليناديا بنزع كل ما له علاقة بالدولة العثمانية والاسلام والخلافة وليناديا بالانضمام إلى أوروبا للوصول إلى التطور على حد قوله، مما حدى بالبعض إلى القول: كانت تركيا أول المسلمين فاصبحت آخر الاوروبيين. ومنذ ذلك الوقت وهي تحاول الانضمام إلى الصف الاوروبي دون جدوى إلى ان جاءت حكومة أردوغان ذات الصبغة الاسلامية وبأغلبية تاريخية مكنتها من الامساك بزمام البرلمان منفردة وبشعبية واسعة، لكن كان هناك تحديات كبيرة لهذه الحكومة واستحقاقات تتناسب مع صبغتها وشعبيتها يجب انجازها والاّ فقدت مصداقيتها، لكن انجاز مثل هذه الاستحقاقات قد يدخل الحكومة بصراع كبير مع العسكر تكون نهايته شبيهة بنهاية حكومة أربكان الاسلامية، ومن اجل تفادي هذه النتيجة كان لابد لهذه الحكومة من غطاء لعملها فكانت الحجة السعي لدخول الاتحاد الاوروبي وهو الأمر الذي مكّن حكومة أردوغان من اجراء التعديلات اللازمة على كافة الصعد تدريجيا وصولا إلى أمور حسّاسة مثل الحجاب وأئمة المساجد والدراسة الدينية وتجريم الزنا بحجة انّ انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوروبي يتطلب مزيدا من الحرية والديمقراطية والانفتاح والاصلاح.

وبعد ان انجزت تركيا كل ما عليها للانضمام إلى اوروبا، نجد الاتحاد الأوروبي مترددا بل يغلب الرفض على قراره بالاضافة إلى صدور توصيات كثيرة تحث أوروبا على رفض انضمام تركيا وليس آخرها الكرسي البابوي في روما والكنيسة، امّا عن أسباب رفض أو تخوّف أوروبا من انضمام تركيا فهي كثيرة منها:

أولا: العثمانوفوبيا أو الاسلاموفوبيا المترسّبة في نفوس الأوروبيين لدرجة ان الاوروبيين يعتبرون تركيا الآن بعلمانيتها وتغرّبها امتداداً لدولة الخلافة الاسلامية في ذهنهم وهذا بحد ذاته يشكل خطرا على الاتحاد الاوروبي.

ثانيا: العنصر الديمغرافي لتركيا المتمثل بـ٧٠ مليون نسمة وهو ما يعطي تركيا ثقلا كبيرا على الصعيد البشري ويؤدي في حال انضمامها لاوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أولا والتغلغل في الدول الاوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلا وبالتالي تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية ثانيا.

ثالثا: الهوية الاسلامية للشعب التركي على الرغم من علمانية الدولة، وهو ما لا بدّ ان يكون له تأثير على سكان الدول الاوروبية لا سيما وأن دراسات كبيرة أشارت بعد ١١ أيلول انّ هناك تزايدا كبيرا ومضطردا من قبل المعتنقين للدين الاسلامي والمطّلعين عليه وخاصة في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا وهي دول رئيسية ومحورية في أوروبا.

رابعا: الصناعة التركية، اذ انّه من الصحيح انّ تركيا لا تملك مصانع ضخمة وثقيلة كصناعة الدبابات والطائرات والخ الا أنّها حتما ستكون في حين انضمامها إلى أوروبا كما يكون العالم بالنسبة للصين، اذ ستغزو الصناعات التركية خاصة فيما يتعلق بالملبوسات والمشروبات والمكولات والألعاب والصناعات الخفيفة الرائجة اوروبا كما تغزو المنتجات الصينية العالم وهذا ما لا تتمناه أوروبا اذ انّ أوروبا ترغب في أنّ تكون تركيا "سوقا لها وليس مصنعا لسوقها".

خامسا: التطور التركي المتسارع في كافة النواحي خاصة الاقتصادية والانتاجية ما يمكن ان يجعلها وبفضل موقعها أيضا الذي يصل الشرق بالغرب مركزا لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية على حساب دول شرقي أوروبا المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي والتي تعاني من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وهو ما لن يساعد على قيام تنمية أوروبية متوازنة ويؤدي إلى تشوه اقتصادي.

سادسا: الخوف من أن تتبوأ تركيا مركزا قياديا داخل الاتحاد الأوروبي بصبغتها الاسلامية بحيث تصبح مرجعية لجميع المسلمين في الاتحاد الأوروبي تتبنى مطالبهم ويصبّون جهودهم لصالحها وهذا ما يفسر التناقض المستمر في المنهج الأوروبي للتعامل مع الحالة الاسلامية التركية، فعندما تم رفع قضية الحجاب إلى المحاكم الأوروبية للضغط على العلمانيين في تركيا من اجل السماح للمحجبات بممارسة أعمالهن بكل حرية استنادا إلى الحرية الشخصية والفردية التي تعتمد عليها الدساتير الأوروبية تحجّجت المحكمة الأوروبية بأنّ هذا الموضوع هو شأن تركي داخلي ولا يجب التدخل فيه، بينما برز التناقض عندما رفض الأوروبيون قيام الحكومة التركية بتمرير مشروع قانون في البرلمان التركي يجرّم الزنا وهددوا بامكانية رفض انضمام تركيا في حال اقرار القانون! فلماذا يعتبر الحجاب مسألة داخلية والزنا ليس كذلك؟

ويبدو من خلال المعطيات المتوفرة حتى الآن انّ الاتحاد الأوروبي وان رفض تركيا فانّه لن يعلن هذا الرفض بطريقة مباشرة وعبر المسؤولين الرسميين لأنّ ذلك من شأنه ان يؤدي إلى مضاعفات سلبية خطيرة خاصة وانّ تركيا تملك الكثير من الأوراق التي تستطيع أن تستخدمها فيما بعد في حال رفضها وبدون مبررات، أبرزها الموقع الاستراتيجي لتركيا ودورها الاقليمي وهويتها الاسلامية لذلك فانّ الاتحاد الاوروبي قد يلجأ إلى طرق التفافية لرفض عضوية تركيا ومنها على الأرجح:

١) اعطاء منصب فخري لتركيا في الاتحاد الأوروبي دون اعتبارها شريكا كاملا وهو ما لن ترضى تركيا به خاصة بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل نيل العضوية الكاملة.

٢) امكانية رمي الحكومات الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا الكرة في ملعب شعوبها عن طريق اشتراط اجراء استفتاء شعبي لدى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي لتحديد رأيهم في قبول أو رفض دخول تركيا مع علمهم المسبق بأنّ الاستفتاء سيؤدي إلى رفض دخول تركيا الاتحاد لأسباب نفسية وتاريخية راسخة في ذهن الشعوب الأوروبية، وبذلك ترفع المسؤولية عن الحكومات بحجّة انّ الشعوب الأوروبية لا ترغب بدخول تركيا الاتحاد، وفي هذه الحالة لن يكون باستطاعة تركيا فعل الكثير خاصة انّ بعض التقارير أشارت إلى انّ غالبية الفرنسيين على سبيل المثال يرفضون انضمام تركيا اذ يعارض ٥٦٪ فكرة انضمام تركيا فيما يوافق ٣١٪ على الانضمام.

● باحث سياسي